اللجنة ، بعد نشر تقرير بن ــ شاحار ، الذي اوصى بفرض ضريبة دخل عادية على علاوة غلاء المعيشة ، كما تفرض على الدخل . ونتيجة لذلك، اصبح واضحا انه يجب ايجاد طريقة جديدة لحساب علاوة الغلاء » ( يتسحاق ديشن ــ معاريف ، ١٩٧٥/٧/٧ ) . وقد اصبحت هذه الحاجة ملحة بعد اعلان وزير المالية « بانه لن يوافق على دفع علاوة غلاء كاملة على مجمل الغلاء في الاقتصاد ، وخاصة ذلك الناتج عن الخطوات الاقتصادية الطارئة وغلاء الاستيراد . ويرى [ وزير المالية ] ان دفع علاوة غلاء معيشة كاملة سيقوي من سرعة التضخم المالي ... » ( المصدر نفسه ) . اما الموعد المقرر لدفع علاوة غلاء المعيشة فهو ١٥ تموز ، وعلى هذا الاساس قدمت توصيات لجنة الخبراء .

جاء في مقدمة التوصيات التي قدمتها لجنة زوسمان ان علاوة غلاء المعيشة هي الاداة الوحيدة ، التي يمكن بواسطتها الحفاظ على اتفاقيات الاجور لعدة سنوات في فترة تضخم مالي، وذلك دون اجراء مفاوضات غير منقطعة حول الاجور ، خلال فترة سريان مفعول هذه الاتفاقيات، وبدون ان تنص على ضرورة دفع تعويض مسبق على ارتفاع الاسعار غير المتوقع في هذه الاتفاقيات. واوضحت التوصيات التي اشتمل عليها التقرير ايضا ان علاوة غلاء المعيشة ليست حسنة يقدمها ارباب العمل والحكومة الى الهستدروت « لان الاجر الحقيقي للعاملين حسب اتفاقيات العمل كان سينخفض بسبب التضخم المالي السريع ، الامر الذي يدفع العاملين الى المطالبة بتجديد هذه الاتفاقيات . وبما ان ارباب العمل لا يسرهم تجديدها ، فان الطريق الوحيدة لمنع الوصول الى وضع كهذا هي الحفاظ على الاجر الحقيقي للعامل بواسطة علاوة الغلاء . أن علاوة الغلاء تمكن اذن من الحفاظ على اتفاقيات الاجور حتى في فترة التضخم المالي ، ولذلك تعتمد عليها الحكومة وارباب العمل » ( ابراهام كوشنير ــ دافار ، ١٩٧٥/٧/١١ ) . وتتلخص توصيات لجنة زوسمان بشأن الطريقة الجديدة لدفع علاوة غلاء المعيشة على النحو التالي : ( ١ ) تدفع علاوة غلاء المعيشة بنسبة ٧٠٪ من ارتفاع جدول الاسعار للمستهلك ، ( ٢ ) تدفع العلاوة لمدة نصف سنة ، شرط ان يرتفع الجدول خلال هذه الفترة باكثر من خمسة بالمئة ، ( ٣ ) يلغى « الحد الاعلى » للاجور المتبع لدفع علاوة الغلاء ، بصورة تدريجية ( المصدر نفسه ) .

وقد تبنت وزارة المالية توصيات لجنة زوسمان بكاملها ، ويدور البحث الان حول دفع علاوة غلاء المعيشة حسب هذه التوصيات . وكان وزير المالية رابينوفيتش قد اعلن ( في مقابلة مع معاريف ، ١٩٧٥/٧/١٨ ) ان دفع علاوة غلاء المعيشة سيتم حسب توصيات لجنة زوسمان ، « اي بين ٩ ــ ١٠٪ ، على حد اعلى من الاجور يبلغ ٣٥٠٠ ليرة. وسيتم الغاء هذا الحد الاعلى تدريجيا ، بحيث تسري علاوة غلاء المعيشة على الاجر كله » . واضاف رابينوفيتش ان هذه العلاوة ستخضع لضريبة الدخل حسب قوانين الاصلاح الضريبي .

اما بالنسبة لتمديد اتفاقات الاجور فما زال البحث دائرا بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل بشأن تمديدها لنصف سنة اخرى ، اي حتى مطلع كانون الثاني ١٩٧٦ ، ويبدو ان هناك اتفاقا بهذا الشأن ، رغم ان البعض ، ومنهم وزير المواصلات غاد يعقوبي ( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٧/١٣ ) ، يطالب بتمديدها لسنة كاملة . وقد اعلن وزير المالية انه ينوي تأليف لجنة من الخبراء لدراسة تركيب الاجور ، واخرى لدراسة مشاكل العمالة في اسرائيل .

رغم اصرار وزير المالية على تطبيق توصيات لجنة زوسمان ، فان دفع علاوة غلاء المعيشة في الظروف الحالية يسبب ضررا كبيرا للاقتصاد الاسرائيلي ، لانه سيزيد الدخل الصافي للعاملين الامر الذي سيؤدي الى زيادة الاستهلاك الفردي ، في الوقت الذي يدعو فيه الجميع الى تقليص هذا الاستهلاك وخفض مستوى المعيشة . وتطرق يعقوب ارنون ، مدير دائرة ضريبة الدخل سابقا ، الى هذا الموضوع بقوله : « يبدو لي ان دفع علاوة غلاء المعيشة بنسبة ١٠٪ على دخل شامل يبلغ ٣٥٠٠ ليرة شهريا ، سيؤدي الى زيادة الدخل القائم بنحو مليارَي ليرة سنويا ، والدخل الصافي بنحو مليار ونصف المليار ليرة ، بالاضافة الى مليار ونصف مليار ليرة نتيجة الاصلاح في الضرائب. ان زيادة الدخل هذه غير ملائمة لمطالب الامة